العلاقات التركية السعودية خلال الربيع العربي: نحو شراكة استراتيجية؟

محي الدين أتامان*

ملخص

هذا المقال يتناول بالتحليل تطور العلاقات السعودية التركية منذ بداية نضال عائلة آل سعود من أجل الوصول إلى السلطة في شبه الجزيرة العربية حتى يومنا هذا. فبسبب التصورات السلبية لدى الجانبين لبعضهما البعض فترت العلاقات الثنائية على مدى عقود. إلا أن العلاقات بدأت تشهد تحسنا ملحوظا في ظل حزب العدالة والتنمية وحكومات الملك عبد الله، وبدأ التقارب في عام 2005، ثم تم توقيع العديد من الاتفاقيات خلال الزيارات التي قام بها القادة السياسيين من كلا الجانبين. وبعد اندلاع الربيع العربي في نهاية عام 2010، استمر التعاون بين البلدين. وقد دعمت تركيا والمملكة العربية السعودية النخب السياسية الصاعدة في دول الربيع العربي (الجماعات الإسلامية) في مصر وليبيا وسوريا، وحافظت كلتا الدولتان علي علاقات وثيقة مع الدول الغربية، وحاولتا الحفاظ على الاستقرار والتوازن الإقليمي ضد تغلغل إيران وحلفائها. ومع ذلك فإن هناك بعض الاختلافات في وجهات النظر حول السياسة الإقليمية، والتصورات حول وتيرة ونطاق التغييرات.

غيرت الانتفاضات العربية مسار التاريخ في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما تاريخ الشعوب العربية، كما حددت مسار سياسة المنطقة منذ أن بدأت في نهاية عام 2010. وتأثرت معظم دول المنطقة بشدة بهذه الثورات، كما تغيرت الأنظمة في كثير من البلدان، كما حدث في مصر وليبيا وتونس. وإضطرت بلدان أخرى إلى إعادة هيكلة نظمها السياسية والاقتصادي أو على الأقل وعدت بالتغيير. وعلى الرغم من أن تركيا والمملكة العربية السعودية لم يتأثرا بشكل مباشر، إلا أنهما اضطرا إلى إعادة النظر في حسابات قوتهم الإقليمية والعالمية .

تطلبت الثورات العربية المزيد من التعاون بين تركيا والمملكة العربية السعودية وهما أكثر البلدان أهمية واستقرارا في المنطقة. وعلى الرغم من النظر إلى بعضهما البعض «بنظرة الآخر» فيما يتعلق ببعض الأمور، إلا أن الرياض وأنقرة شرعا في التعاون حول عدد من القضايا، وتوجها نحو وضع سياسة واقعية ومؤسسية.

* أستاذ العلاقات الدولية، ابانت عزت، جامعة بيسال.
muhittinataman@yahoo.com

وقد أدى ذلك إلى تغيير الظروف، وحدوث تقارب بين البلدين.

دخلت العلاقات الثنائية بين أنقرة والرياض مرحلة جديدة خلال حرب الخليج الأولى. وعندما كانت سياسة تركيا الإقليمية متماشية مع قرار مجلس الأمن والموقف الأميركي فقد أدى هذا إلى زيادة ثقة وتقدير السعودية في تركيا.

في هذه الورقة، سيتم تحليل ردود الأفعال السعودية والتركية تجاه الثورات العربية. ومن أجل دراسة العلاقات التركية السعودية على مدار السنوات القليلة الماضية، لا بد من تقديم نبذة عامة عن العلاقات الثنائية منذ ظهور عائلة آل سعود في المشهد السياسي. لذلك في الجزء الأول من هذه الدراسة، سيتم تحليل العلاقات الثنائية منذ صعود عائلة آل سعود حتى عهد حزب العدالة والتنمية. وفي الجزء الثاني سيتم تحليل النهج التركي والسعودي نحو الانتفاضات العربية.

العلاقات التركية السعودية خلال العصر العثماني والعصر الجمهوري (1745 - 2002): فترة من الثورات والصمت والتقارب

بدأت العلاقات السعودية التركية، منذ ظهور عائلة آل سعود كلاعب سياسي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. ثارت عائلة آل سعود مرات عديدة ضد العثمانيين منذ نهاية القرن الثامن عشر وحتى العشرينيات من القرن العشرين حين تم إنشاء المملكة العربية السعودية كدولة مستقلة في أعقاب الحرب العالمية الأولى. اعترفت عائلة آل سعود بالفكر الوهابي في عام 1745، وكان ذلك بمثابة الشرعية اللازمة لبسط نفوذ الحركة، وقد كانت الحركة الوهابية أكبر تهديد ديني وسياسي للحكم العثماني في شبه الجزيرة العربية. فقد حارب الوهابيون، الذين حاولوا إقامة دولة على أساس الأفكار الدينية والثورية المتطرفة لعبد الوهاب، العثمانيين السنة التقليديين عدة مرات. وعندما قام عبد العزيز بن سعود بغزو معظم شبه الجزيرة العربية، بما في ذلك الحجاز، في بداية القرن التاسع عشر، هاجمت القوات العثمانية قوات الوهابيين وهزمتهم بمساعدة محمد علي من مصر. وبعد هزيمة الوهابيين تم إرسال بعض القادة الوهابيين إلى اسطنبول حيث تم إعدامهم. ومع ذلك، وفي فترة قصيرة جدا، استطاع تركي بن عبد الله أن يجمع زملاءه الوهابيين، وأعلن «أول» دولة وهابية في عام 1821، واستمرت هذه الدولة حتى عام 1891. وعلى الرغم من أنها لم تكن دولة مستقلة، إلا أنها لم تخضع للسيطرة العثمانية. ثم تم تأسيس الدولة السعودية «الثانية» في عام 1902 بواسطة عبد العزيز بن سعود. وأثناء حرب البلقان والحرب العالمية الأولى، اتفق مع حكومة بريطانيا على الحفاظ على جميع الأراضي

التي احتلها خلال حربه مع العثمانيين، وأن يقف بجانب بريطانيا ويدعمها ضد العثمانيين. عبد العزيز بن سعود، الذي استولى على منطقة الاحساء في عام 1913 والحجاز بعد الحرب العالمية الأولى نصب نفسه «ملك نجد والحجاز وتم الإعتراف بالدولة السعودية «الثالثة» في عام 1927، وأُعيد تسميتها في عام 1932، وأطلق عليها اسم «المملكة المملكة العربية السعودية».

ومع التوقيع على معاهدة لوزان، انتهجت جمهورية تركيا سياسة خارجية جديدة، واعترفت باستقلال الدول التي كانت تتبع الدولة العثمانية. وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بالمملكة العربية السعودية ووقعت معاهدة صداقة معها. ومع ذلك، فإنه بسبب إختلاف الأنظمة والأيديولوجيات والسياسات الخارجية، فلم تبذل تركيا أو المملكة العربية السعودية أي جهد لتحسين العلاقات الثنائية، ونتيجة لذلك، فإن العلاقات بين البلدين لم تشهد أي تحسن طوال الفترة الكمالية. وعلى مدار القرن العشرين، زار الملك فيصل تركيا في عام 1966، وأمضى بضعة ساعات فقط لحضور مؤتمر دولي. ولم يقم أي عاهل سعودي أخر بزيارة رسمية إلى تركيا خلال القرن العشرين.

خلال حكم أوزال، أعادت تركيا هيكلة أنظمتها الإقتصادية والسياسية بشكل شامل. ونتيجة لذلك، حسنت تركيا من علاقاتها مع الدول الإسلامية، ولا سيما دول الشرق الأوسط، وكان لها موقف إيجابي تجاه السعودية من أجل تحقيق أهدافها، التي من بينها النهوض بالاقتصاد عن طريق التصدير وتأمين إمدادات النفط. وبعد أن شهدت العلاقات تحسنا، جرت عدة زيارات ثنائية بين البلدين. وقام الرئيس كنعان أفرين ورئيس الوزراء تورغوت اوزال بزيارة إلى الرياض في عام 1984 و1985 على التوالي، وزار ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز تركيا في عام 1984. وبدأت الجهات الخاصة التركية في الاستثمار في المملكة، مثل شركات البناء وغيرها.

دخلت العلاقات الثنائية بين أنقرة والرياض مرحلة جديدة خلال حرب الخليج الأولى. فقد تماشت سياسة تركيا الإقليمية مع قرار مجلس الأمن والموقف الأميركي وقد أدي ذلك إلى زيادة ثقة وتقدير السعودية في تركيا. ومنحت المملكة العربية السعودية تركيا 1.2 بليون دولار، بالإضافة إلى مليار دولار آخر لتمويل الجيش التركي، حتى تعوض تركيا الخسائر الاقتصادية بسبب سياستها الموالية للأمم المتحدة ضد صدام حسين. وكدليل على تحسن العلاقات الثنائية، زار رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل المملكة العربية السعودية في عام 1993. ومع نهاية الحرب الباردة، واصلت الدولتان إتباع سياسة خارجية وتوجهات مماثلة. وتزامن ذلك مع إقامة علاقات موالية للغرب، وبدأت كل من أنقرة والرياض تتحالف مع الغرب، وتنوع من توجهات سياستها الخارجية.

إلا أنـه نتيجـة لعـدم الاسـتقرار السـياسي الداخـلي في تركيـا في التسـعينيات شـهدت العلاقات الثنائية فـترات صعود وهبوط. لكن تحسـنت العلاقات، على الأقـل خطابيا، خلال حكومة اربكان التي استمرت فترة قصيرة في عام 1996، إلا أن المناخ السياسي المتوتر في أعقاب انقلاب 28 فبراير سبب شرخ آخر، فتدهورت العلاقات الثنائية بسبب الراديكاليين العلمانيين في الجيـش الذيين دعمـوا الحكومـة الائتلافية. وعـادت أنقـرة إلى نهجهـا التقليـدي المتمثـل في عـدم الثقـة والإهمـال. واصطنعـت بعـض الأزمـات، مثل هـدم برج أجياد، الـذي بني في مكة المكرمة خلال حكم العثمانيين، وأدى ذلك إلى المزيـد مـن التوتر في العلاقـات بين الرياض وأنقرة. ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السـلطة في عام 2002 بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الثنائية.

العلاقات التركية السعودية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية: إعـادة الهيكلـة والتقارب (2003 – 2012)

منذ قدومه إلى السـلطة، بـدأ حزب العدالة والتنميـة في إعـادة هيكلـة السياسـة الداخليـة والعلاقات الخارجية لتركيا، بما في ذلك علاقاتها مـع الـدول الإسـلامية. وقـام حـزب العدالة والتنميـة بإعـلان مبـادئ هامـة منهـا؛ «صفـر مشاكل» مع الجيران، والتعاون، وإتباع سياسة خارجيـة متعـددة الأبعـاد. وفي هـذا السـياق، حاولت تركيا حل المشاكل الثنائية وعملت على زيادة التعاون مع الدول الأخرى، ولا سيما مع الدول المجـاورة. وبالتوازي مع هـذه المفاهيم الجديـدة، عمـل حـزب العدالـة والتنميـة على تحسـين العلاقات مع المملكة العربية السعودية التي لا تزال معتمدة على الغرب.

حاولـت كل مـن أنقـرة والريـاض تقليـل اعتمادها عـلى القوى العالميـة. ولذلك، واصل كل بلـد مـن البلديـن إتبـاع سياسـة إقليمية لا تقـوم عـلى إقصـاء الآخـر، وقلل مـن الاعتماد على الغـرب. وبينما اتبعت تركيا سياسـة فاعلة لحل المشـاكل الإقليمية من خـلال الديناميات الإقليميـة وجـذب دول المنطقـة، واصلـت المملكـة العربية السـعودية عـلى الجانب الآخر سياسـة إقليميـة تأخـذ بعـين الاعتبـار الـدور التركـي في منطقـة الـشرق الأوسـط. ورأت القيادة السعودية أنه إذا تم تهميش تركيا بسبب مبادراتها الإقليمية المتزايدة، فإن أنقرة ستقترب مـن إسرائيـل والغـرب، وبالتالي تديـر ظهرها لـدول المنطقة، وهـو الأمر الـذي يتعارض مع مصالـح الشـعوب العربيـة والمملكـة العربيـة السـعودية. الحكومة السـعودية أيضا خشـيت من إعادة إنشاء تحالف تركي إسرائيلي جديد في المنطقة. فعلى مـدار الفترة الكمالية، كانت تركيا كلما حسنت علاقاتها مع إسرائيل والغرب، كلما أدارت ظهرها للعرب. لذلك فإنه من الأفضل

للمملكة العربية السعودية تحسين العلاقات والتعاون مع تركيا تحت قيادة أردوغان واتباع سياسات مماثلة في المنطقة.(1)

وبالإضافة إلى القيادة الجديدة لحزب العدالة والتنمية، ساهمت التطورات الوطنية والإقليمية الأخرى في عملية التطبيع وتحسن العلاقات بين البلدين منذ عام 2003. فكلاهما يعاني من الأنشطة الإرهابية، ويقعان في منطقة مليئة بالنزاعات ومحاولات لعب دور إقليمي. اتبعت المملكة العربية السعودية وتركيا سياسات إقليمية مستقلة نسبيا ووافقت كلتا الدولتان على التعاون في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. ففي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، تدهورت العلاقات السعودية مع الغرب وبدأ تنظيم القاعدة في زعزعة سلطة الأسرة الحاكمة في المملكة. عندئذ قررت المملكة التعاون مع تركيا ضد التهديدات الداخلية والإقليمية. وعندما كان النضال ضد الإرهاب الدولي نقطة اهتمام مشتركة بين الطرفين، حينئذ بدأت السلطات السعودية والتركية على حد سواء في إدراك الاختلافات السياسية. وفي الوقت الذي بدأت فيه المملكة العربية السعودية بالاعتراف بسياسة تركيا ونظامها السياسي العلماني، الموالي للغرب تخلت تركيا عن النظر إلى المملكة على اعتبارها «الآخر». وعلى الرغم من أنهم لم يتمكنوا من وقف الغزو الأمريكي للعراق، إلا أنهما اتخذا مواقف مماثلة تجاه العراق بوصفهم دول جوار.

على الرغم من استمرار اتصالات كل من أنقرة والرياض بإيران، إلا أنهما شرعا أيضا في إقامة تعاون سنّي ضد الكتلة الشيعية الإقليمية التي تقودها ايران.

بعد حالة انعدام الثقة بين الدول الغربية والمملكة العربية السعودية نتيجة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، بدأت المملكة في البحث عن دول أخرى يمكن العمل معها، وخاصة في مجالات الاستثمار والتعاون الاقتصادي. وبما أن تركيا، أحد أسرع الاقتصادات نموا في العالم، وتعد قوة إقليمية صاعدة، لذا كانت من بين أفضل المرشحين للتعاون الاقتصادي والسياسي. وبدأت الحكومة السعودية في النظر إلى تركيا كقوة عسكرية إقليمية بإمكانها مواجهة التهديدات الإقليمية والمساعدة على بسط الاستقرار. أما من الناحية الاقتصادية، فرأت المملكة أنه من الأفضل زيادة حجم التجارة الثنائية وإقامة مشاريع مشتركة.

وبناءا على هذه التطورات، قامت المملكة العربية السعودية وتركيا بإعلان العديد من المبادرات الاقتصادية ووقعتا معاهدة إنشاء مجلس الأعمال السعودي التركي في عام 2003، الذي ظل يعمل منذ عام 2004. وفي مايو 2005، قررت أنقرة والرياض إنشاء صندوق الاستثمار من أجل تشجيع الاستثمارات الخاصة

(1) "Türkiye'yi israil'e Kaptırmayalım," Al-Jazeere, May 3, 2005, translated by Radikal, May 4, 2005.

والحكومية القادمة من دول الخليج إلى تركيا، والتي كان من المقرر أن تنظمه هيئة دولية بالتنسيق مع غرفة اسطنبول التجارية وغرفة جدة للتبادل التجاري[1]. وعلاوة على ذلك وافقت تركيا والمملكة العربية السعودية على التعاون في المسائل السياسية والاجتماعية على الصعيد الإقليمي، ومحاولة حل هذه المشاكل على المستوى الإقليمي. ووقعتا على اتفاقية تعاون في 12 فبراير 2005، والتي نصت على تعهد البلدين بالتعاون في مكافحة الإرهاب الدولي[2]. لذلك حاولت النخب السياسية في المملكة الاستفادة من نفوذ تركيا العسكري والسياسي والاقتصادي في تعاملهم مع المشاكل الإقليمية السياسية والاقتصادية والثقافية.

على مدى عقود، اعتمدت تركيا والمملكة العربية السعودية بشدة على الدعم الغربي، خصوصا الأمريكي. وقد حاولت مؤخرا كلا منهما تنويع العلاقات الخارجية دون التخلي عن العلاقات الودية مع الغرب.

كانت الزيارات رفيعة المستوى بين الطرفين أحد أبرز المؤشرات على تحسن العلاقات الثنائية بين العاصمتين. وقد كانت الزيارة الأولى للملك عبد الله إلى تركيا في عام 2006 علامة فارقة في تاريخ العلاقات التركية السعودية. وقد اعتبرت هذه الزيارة تاريخية لعدة أسباب. أولا: كانت أول زيارة يقوم بها مسؤول رفيع المستوى من المملكة العربية السعودية إلى تركيا، على الرغم من أن الملك فيصل قضى عدة ساعات فقط في اسطنبول لحضور مؤتمر دولي[3]. لكن اتسمت الزيارة بمشاركة وفد كبير مرافق للملك. وعلى عكس الزيارات الملكية التقليدية، ذهب الملك عبد الله إلى أنقرة مع وفد كبير يضم وزراء ورجال أعمال وبيروقراطيين وأفراد من الأسرة الحاكمة[4]. وخلال الزيارة تم التوقيع على اتفاقيات سياسية عديدة ووقع عدد من رجال الأعمال الأتراك والسعوديين على العديد من الاتفاقيات الاستثمارية[5]. وتبادل رجال الأعمال من البلدين المعلومات حول فرص الاستثمار والعلاقات التجارية التي تشهد تحسنا ملحوظا. وقد أدى ذلك إلى قيام المؤسسات السعودية العامة والخاصة بالتخطيط للاستثمار بقيمة 25 مليار دولار في مجالات الطاقة والتمويل والسياحة والبترول والاتصالات وصناعة المواد الكيميائية في تركيا. وبعد لقاء الملك عبد الله، أعلن رئيس الوزراء أردوغان أن هناك العديد من رجال الأعمال والشركات التركية تعمل في مشاريع

(1) «Arap Sermayesine Fon,» Radikal, May 10, 2005.

(2) P. K. Abdol Ghafoor, «Kingdom, Turkey Ink Landmark Security Pact,» Arab News, February 13, 2005.

(3) "Suudi Arabistan Kralı Türkiye'deydi," Anlayıs, September 2006, No. 7.

(4) "Saudi King Abdullah to Visit Turkey on August 8," Today's Zaman, September 3, 2006.

(5) "Kral 6 Anlasma, Dostluk ve Milyar Dolarlık Yatırım Bıraktı," Yeni safak, August 12, 2006.

تبلغ قيمتها نحو 30 مليار دولار في المملكة العربية السعودية[1]. كما أشار إلى زيادة أعداد رجال الأعمال والسياح السعوديين إلى تركيا، والذين وصل عددهم إلى نحو 32 ألف شخص في عام 2005، الأمر الذي يوضح تزايد الاهتمام السعودي بتركيا[2]. وقبل الأزمة الاقتصادية العالمية، إزداد حجم التجارة الثنائية بين أنقرة والرياض لأكثر من 5.5 مليار دولار، وبالرغم من أنه إنخفض بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، إلا أنه لا يزال أعلى بكثير مما كان عليه. وتقوم تركيا ببيع المواد الصناعية والمنسوجات والمنتجات الزراعية والآلات والسيارات والسلع الصناعية للمملكة وتستورد منها النفط[3].

ثالثا: أُعتبرت هذه الزيارة نقطة تحول، من حيث تحسن العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات الهامة، فوقعت المملكة العربية السعودية وتركيا ست اتفاقيات في التشاور السياسي والتعاون في مجال تبادل محفوظات الدولة، والحفاظ على الاستثمارات وتشجيعها، ومنع الازدواج الضريبي، والتعاون في القطاع الصحي ونقل الركاب والبضائع. وكما كان من المتوقع أن هذه الزيارة لن تسفر فقط عن تحسن علاقات تركيا مع المملكة، ولكن أيضا ستجذب اهتمام البلدان العربية الأخرى، ولا سيما دول الخليج العربي للقدوم إلى تركيا.

غيرت الثورات في المنطقة من القوة الإقليمية وأثرت على العلاقات السعودية التركية

رابعا: أضافت زيارة الملك لتركيا بعدا جديدا للعلاقات الثنائية وهو الأمن. فقد كانت المسائل الأمنية الوطنية والإقليمية قضية رئيسية، تمت مناقشتها خلال زيارة الملك عبد الله. حيث أن الفراغ الأمني الإقليمي قد زاد في معظم دول الشرق الأوسط نتيجة للتطورات في العراق وإيران ولبنان وفلسطين. وعلاوة على أن المملكة تحاول تقليل اعتمادها على أمريكا في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، بسبب تزايد حدة الانتقادات الغربية للإسلام والوهابية والحكومة السعودية. وبسبب القلق إزاء السياسات الأمريكية الإقليمية المتناقضة الأحادية التي تركز على الإسرائيليين، تحسنت العلاقات العسكرية والسياسية السعودية مع تركيا. وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية لا تزال تعتمد على السلاح الأمريكي، إلا أنها بدأت في التشاور وتبادل وجهات النظر مع نظرائها الأتراك، وخاصة حول المشاكل الإقليمية مثل لبنان وفلسطين والعراق.

(1) M. Ghazanfar Ali Khan, «Kingdom, Turkey Set to Boost Trade Ties,» Arab News, August 11, 2006.

(2) "Saudi King Abdullah to Visit Turkey on August 8,» Today's Zaman, September 3, 2006.

(3) "Suudi Arabistan Ülke Bülteni, Haziran 2010_Tr.Pdf,» Dıs Ekonomik iliskiler Kurulu, retrieved from: http://www.deik.org.tr/KonseyIcerik/1270/Suudi_Arabistan_Bülteni.html.

زار الملـك عبد الله تركيـا مرة أخرى في عام 2007 لتهنئـة الرئيـس عبد الله جول بمناسـبة انتخابـه لرئاسـة الجمهورية، وتبـادل وجهات النظر مع السلطات التركية بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد استقبل الرئيس جول الملـك عبـد الله في المطـار ومنحه وسـام شرف الدولة، والذي تم منحه لسـبعة فقط من رجال الـدول الأجانب. من جهة أخرى أقيم إحتفال في قصر تشـانكايا الرئاسي، كـما منح الملك عبد الله وسـام الملك عبـد العزيز من الدرجة الأولى للرئيس جول، ومنح رئيـس الوزراء أردوغان وسـام الملـك عبد العزيـز[1]. وخـلال زيارته الثانية، أكد البلدان على ضرورة تنويع وتحسين العلاقات. ووقع الرئيس والملك عبد الله جول عـلى مذكـرة تفاهـم لتعزيـز التعاون السـياسي والاقتصـادي، وكذلـك عـلى اتفاقيـة لتجنـب الازدواج الضريبـي. وتطابقت وجهات النظر حول قضايا الشرق الأوسط، المتعلقة بالقضايا الفلسـطينية واللبنانيـة والعراقيـة والكرديـة، وعـارض الطرفان الهيمنـة الإيرانيـة الإقليمية وكذلك تدخل الولايات

تركيـا، الدولة التي انتقـدت النظام الإقليمي الـذي تنتمـي إليـه، اتبعـت سياسـة لا تقوم على إقصاء إيران بشأن القضايا الإقليمية. وعلى الرغم مـن مواصلـة كل من أنقـرة والريـاض الاتصال بإيـران، إلا أنهـما شرعـا أيضـا في إقامـة تعـاون سـني في مواجهة الكتلـة الشـيعية الإقليمية التي تقودهـا إيران. على سـبيل المثال، بنـاء على دعوة من باكسـتان، وهـي دولة سـنية، اجتمـع وزراء الخارجيـة مـن سـبع دول سـنية هي؛ باكسـتان، وتركيـا، والمملكـة العربيـة السـعودية وماليزيـا وإندونيسيا ومصر والأردن، في إسلام أباد في 25 فبرايـر 2007 لمناقشـة إقامة جبهة مشـتركة لحل المشـاكل الإقليمية. وفي إعلانهم المشترك، أعطوا الأولويـة للقضية الفلسـطينية، ووحدة الأراضي العراقيـة، والسياسـة اللبنانيـة. واتفقـت الدول السـبع أيضـا على أنـه يجب حـل الملـف النووي الإيراني من خلال الوسائل السلمية[2].

تفضـل كل من المملكـة العربية السـعودية وتركيا الحفاظ على الاستقرار الإقليمي والعمل من أجل عملية الإصلاح.

بالتزامن مع توثيق العلاقات بين المؤسسات العامـة في البلديـن، ازداد التعـاون بـين القطاع الخـاص والـشركات الرائدة في كلتـا الدولتين. على سـبيل المثـال، قام البنك الأهـلي التجاري، وهـو أكـبر بنـك في المملكـة العربية السـعودية بدفع 1.8 مليار دولار وحصل على 60 في المئة من أسـهم بنك فاينانس قاتيليم التركي المملوك لمجموعات أولكـر، بويـداك[3]. وعلاوة على ذلـك، حصلـت شركـة الإنشـاءات التركيـة يوكسـل عـلى حـق العمـل في المنطقـة الشرقيـة مـن المملكة العربية السـعودية- في مشروع خط أنابيـب المياه الـذي بلغت تكلفتـه 372 مليون

(1) "Al Madalyanı Ver Madalyamı,» Radikal, November 10, 2007.

(2) "Ortadogu için Sünni Dayanısması,» Radikal, February 26, 2007.

(3) "Türkiye Finans Suudi NCB'ye Satıldı,» Aksiyon, No. 659, July 23, 2007.

دولار في مارس 2008[1]. وحصل بنك الزراعة التركي على رخصة مصرفية في عام 2008، وأعلن أنه سينشئ سبعة فروع في البلاد بالإضافة الى الفرع الموجود في مدينة جدة[2].

استمرت العلاقات الطيبة بين المملكة العربية السعودية وتركيا في السنوات الأخيرة. وأدت السياسات الخارجية المتعددة الأطراف التي اتبعتها كلتا الدولتان، إلى التعاون في عدد من القضايا الإقليمية والثنائية. وجرت زيارات رفيعة المستوى بين البلدين لمواصلة تعزيز هذه العلاقة القوية. على سبيل المثال، في عام 2009 قام رئيس القوات البحرية السعودية، الأدميرال فهد بن عبد الله محمد آل سعود، ورئيس مجلس الشورى، عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، بزيارات رسمية إلى تركيا. وبالإضافة إلى هذا، وفي نفس العام قضى الأمين العام لمجلس الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، والأمير عبد العزيز بن محمد بن فهد آل سعود عطلتهم مع عائلاتهم في تركيا. وعلى الصعيد التركي، قام علي باباجان، وزير الخارجية آنذاك، بمرافقة وفد كبير، بزيارة جدة في سبتمبر 2008 للمشاركة في الاجتماع الوزاري الأول لآلية الحوار الإستراتيجي بين دول مجلس التعاون للخليجي وتركيا[3].

في حين نجحت المملكة في توفير «لقمة العيش» إلا أنها لا تملك الإرادة السياسية لتوفير الحرية لشعبها.

وكانت هذه أول عملية للتشاور المنظم بين دول مجلس التعاون الخليجي ودولة واحدة أخرى. وأكد باباجان على أن إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي من شأنه أن يخدم المصالح المشتركة ويمهد الطريق للتعاون. كما شارك باباجان أيضا في اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في جدة في بداية عام 2009، وكذلك قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة ليوم واحد إلى الرياض[4]. وفي الفترة من 3 إلى 6 فبراير من عام 2009 قام الرئيس التركي عبد الله جول بزيارة إلى المملكة العربية السعودية، بصحبة وفد كبير لبحث القضايا الإقليمية والدولية التي تهم البلدين. ودعا جول السعوديين إلى الاستثمار في تركيا، والقدوم للتعليم، والسياحة، والخدمات الصحية أيضا. وكان الرئيس جول، الذي استقبله الملك في المطار، أول رئيس دولة إسلامية يخاطب مجلس الشورى السعودي[5].

استمرت العلاقات السياسية والاقتصادية

(1) "Turkish Firm Wins Saudi Project," The New Anatolian, July 3, 2007.

(2) "Ziraat Cidde'de sube Açacak," Hürriyet, February 6, 2009.

(3) "Türkiye ile KiK Arasında Mutabakat Muhtırası imzalandı," Hürriyet, September 3 2008.

(4) "Basbakan Erdogan, Suudi Arabistan'a Gitti," Hürriyet, January 3, 2009.

(5) Sultan Sooud Al-Qassemi, «Turkey and Saudi Arabia: The Buildup to Syria," Today's Zaman, August 18, 2011; Zeynep Gürcanlı, «Gül'den Suudi Arabistan'a 4 Çagrı," Hürriyet, February 3, 2009; «Gül: Terörle igimiz Olmadı," Hürriyet, February 4, 2009.

والاجتماعية بين تركيا والمملكة في التحسن في عامي 2010، 2011 وتم تبادل الزيارات بشكل منتظم. فقد زار رئيس الوزراء التركي أردوغان المملكة مرتين في عام 2010، في يناير وفي شهر مارس. وخلال زيارته الثانية، مُنح أردوغان جائزة الملك فيصل العالمية، التي تعتبر بمثابة جائزة نوبل في العالم العربي. وذلك تقديرا للخدمات التي قدمها للإسلام، ولا سيما موقفه الشجاع مع الرئيس الإسرائيلي بيريز أثناء قمة دافوس في عام 2009[1]. وتبادل الطرفان وجهات النظر حول القضايا المختلفة وإتباع سياسات متطابقة بشأن التطورات الإقليمية. كما وقعت أنقرة والرياض على إتفاق تعاون عسكري خلال زيارة نائب وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان لتركيا في مايو 2010. وقد ارتفع معدل التبادل التجاري التركي السعودي بعد توقيع معاهدات حماية الاستثمارات المشتركة وتجنب الازدواج الضريبي، وبلغ حجم التبادل التجاري 4.65 مليار دولار بنهاية عام 2010. ووفقا لوزارة الثقافة والسياحة التركية، فقد ازدادت معدلات الحجز للسياح السعوديين بنسبة 75 في المئة خلال عام واحد[2].

من المستحيل دراسة وتحليل تطور الأحزاب الإسلامية التي تعمل الآن في تركيا وتونس دون الأخذ بالاعتبار خلفياتها التاريخية والثقافية التي تؤثر في تشكيل نموذجها الأيديولوجي للمرجعية.

على مدى عقود، ظلت تركيا والمملكة العربية السعودية تعتمدان بشكل كبير على الدعم الغربي، وخصوصا الأمريكي. وقد حاولت كلتا الدولتان مؤخرا تنويع علاقاتهما الخارجية دون التخلي عن العلاقات الطيبة مع الغرب. ولهذا السبب، حاولت كل منهما تحسين علاقاتها مع القوى العالمية الأخرى لتقليل الإعتماد على الغرب، وفي نفس الوقت عملت كلاهما على تحسين التعاون الإقليمي الثنائي والمتعدد الأطراف للحد من الإعتماد على هذه القوى العالمية.

النهج السعودي والتركي تجاه الثورات العربية

ستظل المملكة العربية السعودية لاعبا حيويا في سياسة الشرق الأوسط بتعداد سكانها الكبير ومساحتها الشاسعة، ومواردها الطبيعية الوفيرة. وقد عمل الملك عبد الله، الذي بدأ برنامج الإصلاح الشامل منذ توليه العرش، على جعل السياسة الخارجية أكثر براجماتية وعقلانية كما عمل على دفع عجلة الاقتصاد. وأعلن أن «السعوديين لا يمكن أن يبقوا في مكانهم بينما يتغير العالم من

(1) "Erdogan Awarded 'Nobel Prize' of Arab World," Hurriyet Daily News, December 1, 2010.

(2) Al-Qassemi, «Turkey and Saudi Arabia: The Buildup to Syria."

حولهم»[1]. ووفقا لذلك أقام شبكة إقليمية وعالمية «لتطوير العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف مع البلدان في جميع أنحاء العالم وفي جميع المجالات[2].

ومنذ وصول الملك عبد الله إلى السلطة، تمت إعادة هيكلة المملكة وتم تنويع السياسة الخارجية، كما بدأت عملية التكامل مع المجتمع الدولي من خلال العضوية في المنظمات الدولية والمحلية. على سبيل المثال، زار الملك عبد الله العديد من البلدان بما في ذلك الصين الشيوعية، كما قام بزيارة البابا، زعيم العالم الكاثوليكي، من أجل تنويع السياسة الخارجية، والعمل على التكامل مع المجتمع الدولي. وبينما تؤكد الرياض على أهمية السياق الإقليمي، إلا أنها تحاول أيضا أن تكون أكثر فعالية على نطاق عالمي، ونتيجة لذلك بدأت في انتهاج سياسة خارجية أكثر مرونة.

هناك العديد من العوامل التي أثرت في السياسات الإقليمية السعودية والتركية على حد سواء، منذ إندلاع الثورات العربية. لقد أثرت الثورات على المنطقة، وانعكس ذلك على هيكل القوة الإقليمية، وألقى هذا بظلاله على العلاقات السعودية التركية.

(1) Gerd Nonneman, «Introduction,» Gerd Nonneman (ed.), Analyzing Middle East Foreign Policies and the Relationship with Europe (New York: Routledge, 2005), pp. 1-5, p. 3.

(2) Ibid.

استمرار الوضع الراهن ووتيرة التغييرات

ومع أن تركيا والمملكة العربية السعودية لا تدعمان التغييرات الجذرية في النظام السياسي الإقليمي، إلا أن لكل منهما رأي مختلف حول الأحداث الجارية وسرعة التغيرات الإقليمية. فإنعدام الاستقرار السياسي في أي بلد لا يضر فقط بهذا البلد، بل يمتد أثره إلى البلدان المجاورة وجميع دول المنطقة، بما فيها تركيا والمملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من الإختلاف حول السرعة المطلوبة للتغيير، إلا أن كلا من السعودية وتركيا تفضلان التغيير والإصلاح التدريجي في النظام الإقليمي بدلا من الثورات التي قد تؤدي إلى حالة من الفوضى. كلاهما يفضل الحفاظ على إستقرار المنطقة مع المضي في عملية الإصلاح. لكن عندما أدركت المملكة وتركيا أن التغيير السياسي والإجتماعي أمر لا مفر منه، أقدمت الدولتان على دعم المطالب الشعبية. ولذلك، حافظت كل من الدولتين على علاقات طيبة مع جميع الدول الإقليمية، وجميع الأنظمة، العلمانية أو التقليدية، من أجل الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. وبينما قدمت المملكة العربية السعودية الدعم للجماعات الإسلامية، التي تقود الثورات بشكل عام، فإن تركيا كانت تقيم علاقات جيدة مع الجماعات العرقية والطائفية، بما في ذلك الإسلامية.

أنفقت المملكة العربية السعودية مبالغ ضخمة من المال، وأرسلت قوات عسكرية

إلى البحريـن، وذلـك لمنع موجة الثـورات من الوصـول إليهـا. وستسـتمر المملكة في كسـب حلفـاء جدد من أجـل الحفاظ على الاسـتقرار الإقليمـي من خلال إنفـاق المزيد من الأموال. ومـع ذلك، سـيدرك القـادة السـعوديون قريبا أن هنـاك الكثير من الأمـور، لا يمكن شراؤها بالمـال أو الثـروة، مثـل الحريـة والقيـم العرقية والثقافيـة. فبينـما تنجـح المملكة تمامـا في توفير «لقمـة العيـش»، إلا أنها ليسـت لديهـا الإرادة السياسية لتوفير الحرية لشعبها.

تركيـا، مـن ناحية أخرى، تريـد دول المنطقة، بـما فيهـا المملكـة العربيـة السـعودية، أن تبـدأ في تنفيـذ برامـج الإصلاح الشـامل من أجـل توفير الثـروة والحرية لشـعبها. فتركيا تشـجع الرياض التي تتمتع بهيكل إقتصادي قوي، ونظام سـياسي مسـتقر وقـوة ناعمـة مؤثـرة، وأحـد شركائهـا المحتملـين، عـلى أن تكون أكثر إسـتجابة لمطالب شـعبها. ومـع ذلـك، نجـد أن تفضيـل الريـاض للوضع الراهن يعمل على تآكل قوة تركيا في أعين الثوار العرب. لذلـك، ينبغي على المملكة العربية السـعودية، التي تعمل مـع تركيا أن تدعم الثوار، كما في ليبيا وتونس والآن في سـوريا. وفي النهاية، سيعود التعاون بين تركيا والمملكة العربية بالفائدة على السعودية أكثر مما ستستفيد منه تركيا.

مـوازيـن القـوى الإقليميـة والتهديـد الإيـرانـي

أحد الركائز الأساسية للتعاون الإقليمي بين السعودية وتركيا هو الخوف من إيران والحاجة إلى تحقيـق تـوازن لمواجهـة الهيمنـة الإيرانيـة المحتملة. على سـبيل المثال، في العراق حاولت كلتـا الدولتان المسـاهمة في إعـادة الإعمار، وتم دعم إيـاد علاوي خلال الإنتخابـات البرلمانية العراقيـة في عـام 2010 مـن أجل ضـمان بقاء العـراق خارج نطـاق السـيطرة الإيرانية. ومع ذلـك، فإن أنقـرة والريـاض تتبعان سياسـات مختلفة بشـأن إيران. فأنقرة تتبع سياسة إقليمية غـير طائفيـة وتعـارض التدخـل العسـكري الغربي، لكن المملكة تشجع الغرب على معاقبة إيـران. فالمملكـة السـعودية تشـعر بالقلق من الهدف الإيراني المتعلق بإقامة منطقة شـيعية (ما يسـمى بالهلال الشـيعي) في الشرق الأوسـط، الأمـر الذي يتطلب ان تقوم السـعودية بجهود وتخطط لمواجهة المد الإيراني.

ونتيجـة لذلـك، ترغـب المملكـة العربيـة السـعودية في زيـادة التعـاون مع تركيـا، وهي الدولـة السـنية الإقليميـة التـي لديهـا مخـاوف أيضـا مـن الهيمنـة الإقليميـة الإيرانيـة. القادة السـعوديون عـلى قناعـة بأنـه دون التعاون مع تركيـا، التـي لهـا في الوقـت الحـاضر تأثير على حسابات القوى العالمية، وكذلك تتمتع بشعبية في الشـوارع العربية، فإنه سـيكون من الصعب جدا التغلب على التنافـس الإقليمي مع إيران. في الوقت نفسه، انتهى منذ فترة طويلة، التوازن الإقليمـي بين محـور الرياض القاهـرة المعتدل، ومحـور طهـران دمشـق الراديكالي مـع اندلاع الثـورات في 2011. لقـد اجتاحـت الثـورات العربيـة دول المحاور، وأضرت الجانبين. وكان

لفقدان مصر وقع كبير على المملكة العربية السعودية لأنها ليست فقط خسارة حليف ولكنها أيضا غيرت من موازين القوى في المنطقة التي كانت حتى ذلك الحين لصالح المملكة. لذلك فإنه بالنظر إلى حسابات القوى الإقليمية، يتضح أن المملكة بحاجة إلى تركيا، القوة الإقليمية الوحيدة القادرة على ملء الفراغ وكحليف في الكفاح ضد إيران، والتي لا تزال تستخدم خطاب الصراع في علاقاتها في الشرق الأوسط.

أنواع الأنظمة السياسية: الظروف الجديدة، والنخب السياسية الجديدة

برز مصدر جديد للتوتر بين الجماعات الإسلامية والعلمانية في المنطقة. فحتى الآن جميع الأنظمة التي أطاحت بها الثورات كانت جمهوريات سلطوية علمانية كما هو الحال في مصر وتونس وليبيا. وتواجه دولتان علمانيتان حاليا (سوريا واليمن) احتجاجات شعبية قوية وحركات معارضة. لكن إذا قامت الحكومات الإسلامية الصاعدة بإقصاء الجماعات العلمانية والأقليات القومية، فإن هذا يعني أنها سوف تستمر في نفس السياسات العرقية أو الطائفية للأنظمة السابقة، لكن تحت مسمى آخر، مما قد يتسبب في المزيد من عدم الاستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي. ومع استمرار انتقادات القوى العالمية، وخاصة القوى الغربية، قد تتحول المملكة العربية السعودية إلى تركيا للحصول على دعم سياستها الإقليمية لتعزيز الإدارات التقليدية. تركيا التي تشعر بالقلق إزاء الفوضى الإقليمية، بإمكانها أن تؤثر على سياستها الداخلية والخارجية، وتقدم الدعم للسياسة السعودية الإقليمية التي تفضل الإصلاح التدريجي للأنظمة الملكية التقليدية والظهور البطيء للنظام السياسي الإقليمي.

أحد الركائز الأساسية للتعاون الإقليمي بين السعودية وتركيا هو الخوف من إيران والحاجة إلى تحقيق توازن لمواجهة الهيمنة الإيرانية المحتملة.

حتى وقت قريب جدا، كانت المملكة العربية السعودية تقوم بدعم الحركات الإسلامية ضد الأنظمة الجمهورية العلمانية. ومع ذلك، فإن ما يثير قلق القادة السعوديين، الذين لا يريدون أي بدائل للملكية التقليدية، هو نجاح الحركات الإسلامية، التي تناهض الأنظمة الملكية. فظهور حكومات إسلامية منتخبة يؤدي إلى تآكل شرعية الملكيات الوراثية الإقليمية. لذلك، على المدى الطويل، من الممكن أن تنهار المملكة نتيجة «لشعبية» الحركات الإسلامية الديمقراطية. لذلك فإن من شأن التعاون مع تركيا، البلد الأكثر ديمقراطية في المنطقة والدولة التي تتمتع بعلاقات وثيقة مع الحركات الإسلامية، أن يعزز العلاقات بين السعودية والأنظمة «الإسلامية» الصاعدة. المملكة العربية

السعودية وتركيا بحاجة إلى العمل معا اذا ما أرادوا التوفيق بين القوى السياسية الجديدة والنخب السياسية في الأنظمة القديمة. ومع ذلك، فإن مشاركة الشباب والمرأة سياسيا، الذين تبلغ نسبتهم نحو 65 في المئة من مجموع السكان، لا يزال بحاجة إلى إصلاحات، لكن السلطات السعودية غير مستعدة لتسريع الإصلاحات الإجتماعية والسياسية.

ظهور الحكومات الإسلامية المنتخبة قد يؤدي إلى تآكل شرعية الإدارات الإقليمية الوراثية.

تسير سياسات المملكة العربية السعودية وتركيا بالتوازي تجاه الحركات الإسلامية الإقليمية، التي تقود الثورات في العالم العربي مع جماعات أخرى من المجتمع. وبينما كانت المملكة تقدم الدعم للحركات الإسلامية على مدى عقود، نجد أن تركيا بدأت فقط في تحسين علاقاتها مع هذه الجماعات بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة. وبينما كانت المملكة العربية السعودية مع بقاء الوضع كما هو عليه خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، يُلاحظ أنه بإمكانها دعم التغيير من خلال الحركات الإسلامية، بتقديم المساعدات المالية الضخمة لبسط الاستقرار الداخلي وإضفاء الشرعية السياسية. بهذا فقط تستطيع المملكة العربية السعودية أن تقنع الحركات الإسلامية في الإبتعاد عن الصراع الذي تثيره إيران، وأن تعمل على إقامة تعاون إقليمي نشط. بإمكان المملكة العربية السعودية وتركيا، بل ويجب عليهما، العمل معا لإقناع القوى الغربية بأن الحركات الإسلامية هي جهات فاعلة سياسيا وجاءت بطريقة مشروعة ولا تشارك في الأعمال غير المشروعة.

العلاقات الوثيقة مع الغرب

على مدى عقود طويلة حافظت المملكة العربية السعودية وتركيا على علاقات وثيقة مع العالم الغربي، والولايات المتحدة على وجه الخصوص. استفاد كلا البلدين من المظلة النووية الأمريكية خلال الحرب الباردة. لكن عندما بدأت المظلة الأمنية الأمريكية تفقد نفوذها في المنطقة، وتوترت العلاقات السعودية الأمريكية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، بدأت المملكة العربية السعودية وتركيا في وضع سياسات إقليمية لحل المشاكل الإقليمية، بإعطاء الأولوية للديناميات الإقليمية بدلا من آليات القوى العالمية. لذلك، شعرت الدولتان بالحاجة إلى بعضهما البعض بشكل متزايد من أجل حل المشاكل الإقليمية. وكان على القوى الغربية أن تعيد النظر في سياستها الإقليمية نتيجة لذلك. فلا ينبغي أن تقدم الدعم للأنظمة الفاسدة في مقابل الحصول على النفط والغاز الطبيعي، ولا أن تدعم سياسات إسرائيل العدوانية خلال هذه الفترة الإنتقالية. وخلاصة القول أن الدول الغربية بحاجة أيضا إلى الأخذ بعين الاعتبار الديناميات الإقليمية الجديدة. وعموما

فإن التغييرات في سياسات الدول الغربية، التي لا تزال تعتمد على الدعم التركي والسعودي، سوف تتيح لتركيا والمملكة العربية السعودية أن تنهضا بالتعاون الثنائي.

عند أخذ المطالب الشعبية للثورات العربية بعين الاعتبار، يمكن للمرء أن يستنتج أن عملية التغيير قد تؤدي إلى إحياء الخطاب السياسي الحضاري. ومما لا شك فيه أن المرونة أمر لاغنى عنه بالنسبة للدول التي ترغب في المساهمة في إعادة بناء الحضارة الإسلامية، كما يجب عليها أن تكون منفتحة على التغيير، وان تقترح حلول غربية وغير غربية للمشاكل الإقليمية. وبالنظر إلى ثروات تركيا الاقتصادية، والاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والموارد البشرية، يلاحظ أن بإمكانها أن تلعب دورا حاسما في هذا التعمير.

الخاتمة:

على الرغم من أن المملكة العربية السعودية بدأت الإصلاحات في العديد من المجالات، إلا أنها لا تزال تمثل النظام السياسي الإقليمي التقليدي، أي النظام الملكي. وقد بدأت المملكة بأخذ التطورات الإقليمية والعالمية بعين الاعتبار وبدأت في فتح اقتصادها وسياستها للعالم. ومقارنة بالملوك السابقين، يلاحظ أن الملك عبد الله استطاع إعادة هيكلة السياسات المحلية والخارجية على حد سواء في البلاد. كما حاول أيضا الحد من الاعتماد أحادي الأبعاد على الولايات المتحدة. لهذا، فإنه قد حافظ على العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت بدأ في تحسين العلاقات مع الدول الغربية الأخرى والدول الأوروبية في المقام الأول، ومع القوى العالمية الأخرى مثل روسيا والصين والهند. وعلاوة على ذلك، بعد اندلاع الانتفاضات العربية، وطدت المملكة العربية السعودية العلاقات مع الدول الأخرى التي تحكمها أنظمة سياسية تقليدية، مثل دول الخليج.

لم تقم علاقات وثيقة بين المملكة العربية السعودية وتركيا منذ فترة طويلة. وكان أحد الأسباب؛ هو أن المملكة العربية السعودية تأسست بعد صراع طويل مع الدولة العثمانية، وقامت الجمهورية التركية على النمط الغربي الذي يمثل الوجه الحديث للشرق الأوسط. وبالرغم من اعتراف تركيا بالمملكة مباشرة بعد إعلان تأسيسها، إلا أنها لم تقم علاقات وثيقة معها بسبب توجه سياستها تجاه الغرب. من ناحية أخرى، كانت المملكة العربية السعودية، تمثل النظام السياسي التقليدي (الملكية التقليدية)، وأقامت علاقات وثيقة مع الغرب، ولكنها أبقت على مؤسساتها التقليدية. ومع ذلك، أجبرت الظروف المتغيرة والتطورات الإقليمية على نحو متزايد البلدين على التعاون.

ومع انتشار الثورات العربية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، كانت هناك حاجة إلى إعادة هيكلة النظام الإقليمي والسياسي والاقتصادي

والاجتماعي. وبعد سقوط الأنظمة الجمهورية في مصر وليبيا وتونس، وعدم الاستقرار في سوريا واليمن، كانت تركيا والمملكة العربية السعودية هما البلدان الأكثر إستقرارا من الناحية الساسية والاقتصادية في المنطقة. وبينما تعاونا على حل المشاكل الإقليمية، كانت هناك حاجة إلى خطاب سياسي شامل. لذلك، كان على تركيا أن تقنع قادة المملكة العربية السعودية في التوقف عن إستخدام الخطاب الطائفي وتغيير الأولويات وفقا لذلك. وعلى غرار تركيا، تعين على المملكة العربية السعودية أن تشرع أيضا في الحوار مع الجماعات السياسية والاجتماعية التي تنتمي إلى مختلف الطوائف والأديان. وكان تنظيم وتمويل الإجتماعات الدولية بين الثقافات المختلفة مؤشرا رمزيا على التغيير في الخطاب السياسي السعودي.

بإمكان المملكة العربية السعودية وتركيا معارضة تطوير الأسلحة النووية، وبإمكانهم أيضا العمل من أجل جعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك إيران وإسرائيل. ويجب على تركيا والمملكة العربية السعودية أن يستمرا في الإتصال بإيران، وفي الوقت نفسه يعملان على التوازن في المنطقة. لا ينبغي تكرار خطاب الصراع الغربي (الأمريكي الإسرائيلي)، ولا ينبغي إقصاء إيران. وبما أنهما دولتين سنيتين محوريتين في المنطقة، فإنها يستطيعان تحسين العلاقات مع الدول الإقليمية الأخرى الإسلامية والعربية وبإمكانهما التنسيق بين الدول الإسلامية الرائدة. يمكنهم أيضا العمل معا في حل المشاكل الإقليمية باستخدام الأدوات الإقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الإسلامي، ومقر كلاهما المملكة العربية السعودية، وذلك بالتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك دول المنطقة وعبر الجهات الفاعلة الوطنية. كما ينبغي عليهما أيضا العمل جنبا إلى جنب مع القوى العالمية لأنه من الصعب جدا تحقيق الاستقرار الإقليمي دون موافقة القوى العالمية.

يجب على أنقرة والرياض أن يضعا الخلافات جانبا خلال هذه الفترة الانتقالية. ولابد أن تستمر تركيا الديمقراطية العلمانية والمملكة العربية السعودية الملكية الدينية، في التشاور بشأن التطورات الإقليمية، على سبيل المثال بشأن الوضع في سوريا. وعندما يتم توحيد الجهود، سيصبح بإمكان المملكة العربية السعودية وتركيا بذل المزيد من الضغوط والتأثير على كافة الأطراف. لا تستطيع تركيا أن تكون ناجحة في سياساتها الإقليمية بشكل منفرد، إنها بحاجة إلى المملكة العربية السعودية أكثر من أي وقت مضى، خاصة بعد تغيير الأنظمة في العراق ومصر وفشل دول أخرى في المنطقة، لا سيما أن الرياض هي أحد الدول الإقليمية القليلة التي حافظت على استقرار هيكل الدولة.